وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـــة بابـــل
كليـــة الادارة والاقتصـــــاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

اثر الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية

اعـــداد الطالبـــات
زينـــب علي صكبـــان
ســـارة سعـــد رزاق

بأشراف
الاستاذ المساعد
الدكتور كريم عبيـــس

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (32)

إهـــــــــداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولم لا؛ فلقد ضحت من أجلي ولم تدّخر جهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة ، فلم يبخل عليَّ طيلة حياته (والدي العزيز).

إلى اخواني، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

ملخص البحث

من اجل الإحاطة بكل جوانب دراستنا والموسومة بعنوان (اثر الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية) فالأسواق أداة مهمة لاقتصاديات الدول ولها مساهمة فاعلة في تمويل عملية التنمية بتهيئة الأموال اللازمة لتسهيل تنفيذ خطط الدول الاقتصادية . ارتينا تقسيم البحث الى ثلاث فصول .

الفصل الأول يخص الجوانب النظرية للأسواق المالية بمبحثه الأول اعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي في سرد المفاهيم العامة للأسواق وانواعها وخصائص الأوراق المالية ووظائفها التي تعبرعن جذبها المدخرات لأجل تمويل مشاريع التنمية. واعتمدنا أيضا المنهج التاريخي في سرد المراحل التاريخية لتطور مفهوم السوق عبر مراحله المختلفة. في المبحث الثاني حاولنا الإحاطة بالجوانب النظرية للتنمية الاقتصادية وهدفها الذي يرمي الى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومراحل تطور مفهومها النظري والعملي والأساليب التي تنتهجها الدول في رسم السياسة الانمائية للانتقال بالبلد من حالة الركود الى حالة النمو الاقتصادي والسبل اللازمة لتمويل التنمية بتوفر المصادر المالية اللازمة والملائمة للأهداف التنموية.

اما الفصل الثاني فدراسة دور الأسواق المالية في عملية التنمية لما تمثله هذه الأسواق من قنوات مهمة يتم من خلالها تدفق الأموال من الوحدات المحققة للفائض الى وحدات العجز وبينا العلاقة الوطيدة التي تربط أسواق رأس المال بعملية التنمية من خلال قيامها ببعض الوظائف المهمة ، وعرضنا ضمن الفصل دراسة موجزة لسوق العراق للأوراق المالية وأسباب تدهور اسهم اغلب الشركات المساهمة وسبل الارتقاء بأداء السوق وتمكينه من أداء دوره في دفع عملية التنمية الاقتصادية في العراق.

وفي الفصل الثالث ختمنا دراستنا ببعض التوصيات التي توصلنا بها على ضوء النتائج المستوحاة من دراستنا للأسواق المالية والتنمية الاقتصادية.

مقدمة

تعتبر سوق الأوراق المالية أحد أهم اسواق النشاط الاقتصادي التي تتدفق فيها الأموال من الجهات التي لديها فائض في الموارد المالية الى الجهات التي تعاني من عجز في هذه الموارد مقابل توفير عائد معقول ويجري التعامل فيها على الأوراق المالية التقليدية كالأسهم والسندات ووثائق للاستثمار والعقود الآجلة والمستقبلية وعقود المبادلات وفق أدوات مالية خاصة بالسوق .

موضوع الأسواق المالية أصبح في السنوات الاخيرة من الموضوعات المهمة ونالت اهتمام كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء فبالإضافة الى انها تعتبر أداة مهمة في حشد المدخرات الوطنية وتوجيهها في مجالات استثمارية تعمل على دعم الاقتصاد الوطني وتزيد من رفاهية المواطنين فأن انحسار الملكية العامة وزيادة توسيع القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتقدم التكنلوجي في كافة المجالات وتحرير النظم الاقتصادية في العديد من الدول شكلت في مجموعها عاملاً مؤثراً على ظهور ونمو الأسواق المالية في العديد من دول العالم .

عملية التنمية الاقتصادية تطلق رؤوس اموال مجمعه حيث انه من غير الممكن ان تتحقق معدلات التنمية المنشودة في ظل غياب التكوينات الرأسمالية وهنا تبرز أهمية المدخرات الخاصة والعامة والتي توجه نحو قنوات الاستثمار المتنوعة وحلقة الاتصال بين القطاعات التي تقوم بالادخار ولديها أموال فائضة وبين القطاعات التي تفتقد الى السيولة لتمويل الاستثمارات والتي بدورها تخدم اهداف التنمية الاقتصادية هي الأسواق المالية .

وهنا نلاحظ العلاقة الوطيدة التي تربط أسواق رأس المال بمعدلات النمو الاقتصادي فالأسواق تقوم بدفع التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي من خلال قيامها بعدد من الوظائف كتعبئة المدخرات وتمويل النشاط الانتاجي وزيادة كفاءة تخصيص الموارد ورفع معدل انتاجية الاستثمار وزيادة حجمه .

وبذلك فان سوق الاوراق المالية تهيأ للمقترض ائتمانا متوسط وطويل الآجل وللمقرض وجه لتوظيف الاموال بيسر وسهولة وعائد مناسب فهو مركز استثماري يستخدمه الافراد والمؤسسات في عمليات التمويل والاستثمار.

• منهجية البحث

ان طبيعة هذه الدراسة تطلب الاعتماد على مجموعة من المناهج للوصول الى الاجابة وأختيار المفهوم المناسب حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في سرد المفاهيم العامة والتعاريف المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها أضافة الى المنهج التاريخي في سرد المراحل التاريخية لتطور المفاهيم والوقائع

• مشكلة البحث

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها الاسواق في دفع عملية التنمية الاقتصادية والنمو خلال قيامها بعدد من الوظائف كتعبئة المدخرات وتمويل النشاط الانتاجي وزيادة كفاءة تخصيص الموارد ورفع معدلات انتاجية الاستثمار وغيرها الا أن الرؤيا لم تكن واضحة لأثر اسواق المال على مجمل النشاط الاقتصادي .

• فرضية البحث

تقوم الدراسة على فرضية مفادها ان هناك علاقة وطيدة تربط أسواق رأس المال بمعدلات النمو الاقتصادي وعملية التنمية الاقتصادية الا أن هناك ضعفاً واضحاً وعدم فاعلية هذه العلاقة بين الاسواق المالية وعملية التنمية الاقتصادية وخاصة في البلدان النامية .

• أهمية البحث

يستهدف البحث التعرف على :

- ماهية السوق المالية ومراحلها التاريخية وانواعها وخصائصها وسمات تطورها
- دراسة مفهوم التنمية ومستلزماتها ومراحلها التاريخية ومعرفة عمليات التمويل اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية .
- معرفة أثر الاسواق المالية على عملية التنمية الاقتصادية والسبل الكفيلة بتطويرها والاجراءات اللازمة لذلك .

• هدف البحث

الهدف من البحث هو اظهار الدور الذي يمكن ان تلعبه السوق المالية في دفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال :

- معرفة ماهية الاسواق المالية بمختلف جوانبها النظرية.
- اظهار قوة العلاقة بين وجود الاسواق المالية وتطورها وتأثيرها على دعم التنمية الاقتصادية.
- التعرف على سوق العراق للأوراق المالية واثره على النشاط الاقتصادي والسبل الكفيلة بتطوير عملة لدعم التنمية الاقتصادية.
- طرح مختلف الآراء التي ترمي الى تفعيل اداء السوق المالية.

الفصل الاول

تمهيـــــد

تحتل الاسواق المالية مركزا حيويا في النظم لاقتصادية الحديثة والتي تعتمد على نشاط القطاعين الخاص والعام في تجميع رؤوس الاموال بهدف تمويل خطط التنمية الاقتصادية وهي انعكاس للنظم والسياسات المالية والاقتصادية في اي دولة فتفتح مجالا واسعا للتعامل في الاموال المتوسطة والطويلة الآجال فمن خلالها تنساب الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفوائض المالية والتي تمثل جانب عرض الاموال الى الوحدات الاقتصادية التي تعاني عجزا في الموارد المالية والتي تعكس جانب الطلب على هذه الموارد وفي الاداء الامثل لوظيفتها.

تحقق الاسواق المالية التخصيص الامثل للموارد من خلال تحويلها الى القطاعات الاكفأ في الاقتصاد.

اما موضوع التنمية الاقتصادية فيحتل مركزا مهما في الفكر الاقتصادي والدراسات والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والحركات الاجتماعية لأنها عملية ومنهج ومدخلا يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود الى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء الى ما هو افضل وتلبية الاحتياجات الاساسية للسكان بجهودهم ومساندة الهيئات الحكومية وبذلك فهي تحتل موقعا بارزا في استراتيجية وسياسة اي دولة.

وفي هذا الفصل نستعرض بإيجاز مفهوم الاسواق المالية وانواعها ومراحل تطورها التاريخي واهميتها وايضا مفهوم التنمية الاقتصادية واهدافها ودورها الرئيس في تحقيق الرفاهية وسد الاحتياجات لسكان الدولة.

المبحث الاول

الاســـواق الماليـــــة

يوجد في كل المجتمعات اصحاب الفوائض من السيولة وفي المقابل هناك اصحاب العجز الذين يريدون الاستثمار لذا فأن اسواق المال تلعب دور الوسيط في انتقال الاموال الفائضة الى الافراد والمؤسسات ذات العجز من خلال المنشأة والادوات المالية نظرا لصعوبة الانتقال المباشر للأموال بين الطرفين.

نحاول من خلال هذا المبحث معرفة الاسواق المالية ومكانته ودوره الاقتصادي.

المطلب الاول
مفهوم الاسواق المالية

لغويا يقصد بالسوق المكان الجغرافي الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون وتتبادل فيه السلع والخدمات وبعد التطور التكنولوجي في قطاع الاتصالات لم تعد هناك اهمية للمكان والموقع الجغرافي بتطور وسائل الاتصال التقنية.

اما بالنسبة لسوق الاوراق المالية فهناك عدة تعاريف يمكن ذكر بعضا منها:

- (سوق الاوراق المالية هي اماكن اجتماع تجري فيها المعاملات في ساعات محددة عن طريق سماسرة محترفين مؤهلين ومتخصصين في هذا النوع من المعاملات على ان يتم التعامل بصورة علنية سواء بالنسبة للأوراق المالية او بالنسبة للأسعار المتفق عليها عن كل نوع)
- وتعرف ايضا (سوق الاوراق المالية هي عبارة عن مكان يلتقي فيه المشترون والبائعون خلال ساعات معينة للتعامل في الصكوك المالية الطويلة الاجل حيث يتم فيها مبادلة تلك الصكوك برؤوس الاموال المراد الاستثمار فيها). (1)

وهناك من يقول انها السوق الذي يتعامل بالأوراق المالية من اسهم وسندات والاسواق قد تكون منظمة او غير منظمة ففي الاولى تتم صفقات بيع وشراء الاوراق المالية في مكان جغرافي واحد معين يعرف بـ (البورصة) اما السوق غير المنظم فيتكون من عدد من التجار والسماسرة يباشر كل منهم نشاطه في مقره ويتصلون ببعضهم بواسطة الحاسوب.

كما ان الاسواق قد تكون محلية او عالمية ففي الأولى تتداول الأوراق المالية للمنشآت والهيئات المحلية اما الثانية فتتسع لوجود المستثمرين الأجانب وتتداول أوراق مالية لمنشآت وهيئات من دول اجنبية.

ويمكن تعريف الأسواق المالية بأنها المكان او الوسيلة المنظمة التي يتم من خلالها الجمع بين الطلب على الأموال والعرض للأموال سواء كان ذلك بالاتصال المباشر او غير المباشر عن طريق السماسرة او الشركات العاملة . (2)

ويشير البعض الى ان سوق الأوراق المالية هو نظام يتم بموجبه الجمع ما بين البائعين والمشترين لنوع معين من الأوراق او لأصل مالي معين حيث يتمكن المستثمرين من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل السوق عن طريق الوسطاء او الشركات العاملة في هذا المجال.

فالتقدم التكنولوجي في نظام الاتصالات قلل من أهمية التواجد في الأماكن المخصصة للأسواق المالية وبالتالي بالإمكان التعامل خارج السوق من خلال شركات السمسرة المنتشرة في مختلف الدول.

وتعريف اخر للسوق المالية على انها (سوق التمويل للاستثمارات المتوسطة وطويلة الآجل بواسطة قطاعات الاعمال والقطاع الحكومي والعائلي او هي سوق ادخار شبه سائل والائتمان طويل الاجل الذي يخصص للتمويل الاستثماري وتلعب أجهزة الوساطة المالية المصرفي واللامصرفي دوراً رئيسياً في تكوين هذا السوق ويتوقف نجاحها على مدى وجود المدخرين فضلاً عن توفر مناخ ملائم من حيث كفاءة التنمية الاساسية للاقتصاد وملائمة تشريعات الاستثمار) (3)

لذا ترى ان السوق المالية تضمن تجميع المدخرات وتقديم الأموال للأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال المؤسسات المالية التي تضمنها هذه الاسواق ويتم التعامل على الاوراق المالية طويلة الاجل مثل الاسهم والسندات

ونستخلص من التعاريف اعلاه ان الاسواق المالية هو المكان الذي يمكن أصحاب الاموال الفائضة او الزائدة من الاتصال بنوعيه المباشر وغير المباشر بالأطراف التي تعاني من عجز في الاموال حيث يمكن هذا الاتصال او المكان او السوق المنظم من إتمام المعاملات فيما بينهم بطريقه منظمه وفق شروط محدده والسوق هو احد القطاعات المهمة لرأس المال المستثمر الذي يعمل على توفير السيولة للأموال المستثمرة على شكل أوراق ماليه (اسهم وسندات) فهي تمثل الجهاز الذي يتم عن طريقه تمويل رأس المال بسهوله ويسر الى نقود حاضرة لسد العجز للمستثمرين وتوفير الاموال اللازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية .

المطلب الثاني
التطور التاريخي للأسواق المالية

عرفت المجتمعات البشرية منذ القدم أسواقاً كان يتم فيها تبادل السلع والخدمات عن طريق المقايضة ثم عن طريق المبادلة بالنقود وكان هذا التبادل يتم من خلال الاتصال والالتقاء المباشر ثم أصبح يتم مباشرة عن طريق وسائل الاتصال التي تطورت فيما بعد او بواسطة الوسطاء والوكلاء وبناءاً على ذلك تطور مفهوم السوق حيث لم يعد يقتصر على المكان بل تجاوز ذلك شمل كل تبادل مباشر وغير مباشر للسلع وغيرها ومع تزايد حجم الانتاج وارتفاع حجم التبادل التجاري ظهرت الاسواق المتخصصة كأسواق المواد الغذائية ،أسواق السلع المعمرة ، أسواق الذهب ، ثم ظهرت الأسواق المتخصصة في بيع وشراء الاوراق المالية .

وفي نهاية القرن الثالث عشر للميلاد بدأت بيوت التجارة والصرافة الإيطالية تهاجر الى بلاد الفلندر الشهيرة ببلاد الفلمنك وأقاموا مستعمرات في واحده من أشهر المدن والمراكز التجارية العالمية في ذلك الحين وهي مدينة بروج البلجيكية وأصبح هذا المكان مرغوباً من طرف الايطاليين وصار مقراً للتجار ورجال الاعمال وفي عام 1200م اقيمت بورصة في مدينة بروج واحتفظت بمركز الصدارة في المال والتجارة الى سنة 1485 م حيث اقيمت بورصة أنفرس في مدينة انتورب الفلندية حيث تم توسيعها في 1531م فاستوعبت التجارة من كل الدول.

هذا عن نشأة وتطور البورصة بصفة عامة اما عن بورصة او اسواق الاوراق المالية بصفة خاصة فلم تنشأ بصورة فجائية بل مرت بعدة مراحل وهي:

المرحلة الاولى :

ان حدوث الثورة الصناعية في اوروبا والانتقال من المرحلة الزراعية الى المرحلة الصناعية وما رافقه من هجرة الايدي العاملة وانتشار المدن وازدحامها بالسكان تطلب ضرورة تموينها بالمواد الغذائية والحبوب لهذا تطلب وجود سوق عالمي للاتجار بالحاصلات الزراعية فظهر فريق من التجار سموا بالمضاربين ليتحملوا خطر تقلبات الاسعار وفريق اخر هم تجار الجملة فنشأت المخازن وقامت البنوك بمساعدة هؤلاء التجار فنشأت بورصات للبضائع في اماكن متعددة لتكون الملتقى والمنظم لهذه المعاملات.

المرحلة الثانية :

في القرن الثالث عشر بدأ في فرنسا تداول الكمبيالات والسحوبات الاذنية حيث اوجد الملك (فيليب الاشقر) وظيفة سماسرة الصرف لغرض تنظيم عملية تداول تلك الاوراق ، وفي انكلترا سنة 1688م كان يجري التعامل بسندات الائتمان واسهم شركة الهند الشرقية التي تأسست عام 1599م .

المرحلة الثالثة :

لما ظهرت الاوراق المالية (السندات) كان تداولها يتم في البورصات التي تتداول فيها السلع والاوراق التجارية وايضا اعمال الصيرفة لكن فيما بعد خرج المتعاملون في الاوراق المالية من تلك البورصات واصبحوا يتعاملون بتلك الاوراق في المقاهي وعلى قارعة الطريق قريبا من بورصة البضائع.

المرحلة الرابعة :

نتج عن التطور الصناعي ظهور مشاريع ضخمه لم يعد المستثمر الفرد قادراً لوحده على تمويلها فالنمو الاقتصادي والتطور الصناعي وارتفاع الدخول واتساع ورواج التعامل بالأوراق المالية أقتضى ضرورة قيام اسواق مستقله للأوراق المالية وضرورة تطوير نظمها واساليب التعامل فيها . (4)

وكانت اول سوق للأوراق المالية تأسست في لندن عام 1773م تلتها باريس عام 1808م ، ثم نيويورك عام 1821م ثم توالى أنشاء الأسواق المتخصصة بالأوراق المالية في باقي دول العالم ومنها الدول العربية ويجدر بنا ان نشير الى ان سوق العراق للأوراق المالية تأسس عام 2004 بموجب القانون رقم 74 لسنة 2004 مستقل مالياً وادارياً يمارس نشاطه استناداً الى اهدافه الواردة في القانون وخاضع لرقابة واشراف هيئة الأوراق المالية ومقره في بغداد .

المطلب الثالث
انواع الأسواق المالية

يوجد عدة تقسيمات لسوق الأوراق المالية وذلك حسب الهدف من التصنيف لهذه الأسواق فمثلاً قد يكون الهدف من التصنيف هو معرفة انواع الأسواق التي يتم فيها تداول ادوات مالية معينه او قد يكون الهدف هو معرفة كيفية التعامل داخل سوق الأوراق المالية ومن الصعب الوصول الى تقسيمات محددة وفاصلة نظراً للتداخل الذي يحدث بين الانواع المختلفة لهذه الأسواق وعليه سيتم تصنيف الأسواق طبقا للأسس الاكثر شيوعاً والتي يمكن إيجازها بالاتي :

أولاً : أسواق رأس المال .

ثانياً : أسواق النقد .

أولاً - أسواق رأس المال :

هو ذلك السوق الذي يتم فيه تداول ادوات الاستثمار المالي طويلة الأجل كالأسهم والسندات وتكمن اهميته في تشجيع الاستثمار الرأس مالي وتقديم تمويل طويل الأجل الى مشاريع تحتاج الى فتره طويله وتقسم اسواق رأس المال الى مجموعتين من الأسواق هما :

1 . **الأسواق الحاضرة**

2 . **الأسواق المستقبلية**

1 . الأسواق الحاضرة او الفورية :

التعامل في هذه الأسواق يمثل بالأسواق المالية المتوسطة والطويلة الأجل ووظيفتها الأساسية تتمثل في تجميع المدخرات ومن ثم توجيهها باتجاه الاستثمارية طويلة الأجل وتضمن هذه الأسواق ما يلي :

أ - السوق الأولية : ويتم فيها التعامل بالأوراق المالية (الأسهم والسندات) عند اصدارها لأول مره عندما تقوم الشركات الجديدة بعد تأسيسها بطرح رأسمالها على شكل اوراق مالية ودعوة الجمهور للاكتتاب فيها لذلك يطلق على هذا السوق بسوق الإصدار.

ب – السوق الثانوية : وهي الاسواق التي يتم فيها تداول الاوراق المالية المكتملة شروط الادراج والتاي سبق تداولها من السوق الاولي وعادة ما يطلق عليها بالبورصات.

بمعنى اخر هي اسواق تنقل فيها الأموال من الأفراد والشركات المدخرين الى الشركات المستثمرة من خلال أوراق مالية طويلة الأجل أهمها الأسهم والسندات فهي بالتالي لا تمثل مصدر تمويل جديد .

وتكون على نوعين

- **النوع الأول / السوق المنظمة :**

وهي السوق التي تتميز بوجود مكان محدد يلتقي فيه المتعاملون للبيع والشراء ويدار هذا المكان بواسطة مجلس منتخب من اعضاء السوق

- **النوع الثاني / السوق غير المنظمة :**

يستخدم اصطلاح الأسواق غير المنظمة على المعاملات التي تجري خارج السوق المنظمة (البورصة) أذ أن هذه الأسواق ليس لها كيان مادي معلوم تجري فيه المعاملات أي أن اسلوب إتمام الصفقة يتمثل في (التليفون , التلكس , الأنترنت , الفاكس) الذي يجمع ما بين المستثمرين والتجار المنتشرين داخل دولة ما ومن خلال هذه الشبكة يستطيع المستثمر أن يختار تداول الأوراق المالية غير المسجلة في البورصة أي عمليات خارج الصالة تتولاها بيوت السمسرة المختلفة ويتم التعامل فبها من خلال الاتصالات التلفونية أو الإلكترونية وبالتفاوض يتم تحديد الأسعار .

هناك بعض التطبيقات الجديدة للأسواق الثانوية تتمثل بالاتي:

- السوق الأول ... ويتكون من السماسرة العاملين في البورصة .
- السوق الثاني ... يتكون من السماسرة العاملين في الأسواق غير المنظمة والمتواجدين في المؤسسات المالية المختلفة
- السوق الثالث .... ويتمثل في بيوت السماسرة من غير المسجلين في الأسواق المنظمة ولها الحق في التعامل بالأوراق المالية المسجلة في البورصة وهذه تمثل المؤسسات الاستثمارية الكبيرة
- السوق الرابع ... وهو السوق التي تتعامل به المؤسسات الكبرى مباشرة فيما بينها دون الحاجة الى شركات السمسرة وتجار الأوراق المالية والهدف هو تقليص النفقات باستبعاد عمولات وأرباح التجار والسماسرة ويتم التعامل من خلال شبكة الاتصال الإلكترونية اذ يمكن عن طريقها معرفة أسعار الأوراق المالية وحجم المعاملات .

2. الاسواق المستقبلية :

وهي أسواق يتم فيها الاتفاق على السعر والأصل المباع والمشترى حالا على أن يتم الاستلام والتسليم لاحقا وتتمثل الأسواق المستقبلية بعقود الخيار والعقود المستقبلية وتستخدم عقود الخيار والمستقبليات لحماية المستثمرين من تقلبات الأسعار المستقبلية وتحقيق الأرباح الرأسمالية .

خلال العقود الأخيرة لاقت الأسواق المالية اهتماما واسعا حيث تعتبر المشتقات من التطورات المهمة في اشكال الاستثمارات فالمشتقات هي عقود مالية تشتق قيمتها من قيمة أصول رئيسية تمثل موضوع العقد وأن كانت الأوراق المالية الأصلية مثل الأسهم والسندات والعملات الأجنبية تظهر كبنود داخل الميزانية وتنشأ عنها تدفقات نقدية فأن أدوات المشتقات المالية هي أدوات خارج الميزانية ولا ينشأ عنها تدفقات نقدية ويتم التعامل مع بعض أدوات المشتقات في البورصات أما البعض الأخر فيتم توفيره للعملاء بواسطة المؤسسات المالية حيث يتم تداولها خارج البورصات وهو ما يطلق عليه بالأسواق غير الرسمية للأوراق المالية .

ومن أهم أدوات المشتقات هي :

- عقود الخيارات
- العقود المستقبلية
- العقود الآجلة
- عقود المبادلات

ثانيا ـ أسواق النقد :

وهي الأسواق التي تتداول فيها الأصول القصيرة الآجل والتي يكون تاريخ استحقاقها لمدة لا تتجاوز السنة أذ أن الأوراق المتداولة في سوق النقد هي صكوك مديونية تعطي صاحبها الحق في استرداد المبلغ الذي سبق ان أقترضه طرف آخر مع فوائده عند فترة الاستحقاق ويمكن لحاملها التخلص منها في أي وقت قبل فترة الاستحقاق وبحد أدنى من الخسائر أي من دون خسائر على الأطلاق .

بمعنى انها أسواق الاستثمار قصير الآجل يتم فيها عمليات الإقراض والاقتراض فيما بين البنوك المحلية أو المحلية ولأجنبية لفترة لا تزيد عن السنة ويرتكز هذا السوق على عامل أساسي هو سعر الفائدة الذي يتحدد بناءا على الطلب والعرض وقد شهدت السنوات الأخيرة تطور الأسواق النقدية اذ أزداد التعامل بالأوراق المالية قصيرة الآجل مقارنة بباقي أدوات السوق الرأسمالي بسبب استخدام البنوك والشركات التجارية أدوات

سوق النقد بشكل واسع ومستمر لما توفره هذه الأدوات من سيولة وعائد في آن واحد وتتمتع سوق النقد بمزايا عدة أهمها المرونة العالية في أجراء الصفقات اذ ان معظم هذه الصفقات تتم بسهولة واجراءات مبسطة تنعكس على تخفيض تكاليف هذه الصفقات فضلاً عن انخفاض مخاطر أسعار الفائدة على أدوات سوق النقد نظراً لقصر آجالها الى جانب ذلك فأن الأدوات المالية المتداولة في هذه السوق لا تواجه مخاطر الائتمان والمرتبطة باحتمال عجز الطرف المدين عن الوفاء بدينه عند استحقاقه انطلاقا من ان هذه الأوراق صادرة عن مراكز ائتمانية قوية كالبنك المركزي والبنوك التجارية الكبيرة والمؤسسات الاستثمارية الأخرى. (5)

المطلب الرابع
سوق الأوراق المالية (خصائصها ،وظائفها)

تتميز سوق الأوراق المالية بجملة من الخصائص تميزها عن غيرها من الأسواق كما أنها تؤدي عدة وظائف نجملها في هذا المطلب .

أولا : خصائص سوق الأوراق المالية

سوق الأوراق المالية تتسم بكونها اكثر تنظيماً عن باقي الأسواق الأخرى نظراً لكون المتعاملين فيه من الوكلاء المختصين وهناك شروط وقيود قانونية لتداول الأوراق والتعامل فيها وهناك أدارة مستقلة ذات صلاحيات تخولها لإدارة العمليات وتوفير الأجواء المناسبة للمتعاملين.

- يتطلب سوق الأوراق المالية وجود سوق ثانوية يتم فيها تداول الأدوات التي تم اصدارها من قبل بما يكفل توفير السيولة .
- التداول في سوق الأوراق المالية الثانوية الخاصة يتم من خلال الوسطاء ذوي خبرة في الشؤون المالية .
- يتم تحديد الأسعار العادلة على اساس العرض والطلب وضمن المناخ الملائم للمنافسة التامة .
- سوق الأوراق المالية تتميز بالمرونة وبإمكانية استفادتها من تكنلوجيا الاتصالات لأنها أسواق واسعة تتم فيها صفقات كبيرة وممتدة قد يتسع نطاقها ليشمل أجزاء عدة من العالم .
- الاستثمار في السوق يتطلب توفير المعلومات السوقية واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة .
- ترتبط السوق بالأوراق المالية طويلة الآجل وتكتسب أهمية في تمويل المشروعات الإنتاجية التي تحتاج الى أموال تسدد على أمد طويل .
- الاستثمار في سوق الأوراق المالية قد يكون أكثر مخاطرة وأقل سيولة من الاستثمار في السوق النقدي نظراً لكون أدوات الاستثمار فيه مثل السندات طويلة الآجل يحتمل مخاطر سعرية سوقية وتنظيمية مختلفة وكذلك الأسهم على الرغم من كبر العائد نسبياً لكن مخاطرها كبيرة .
- الاستثمار في سوق الأوراق المالية يعتبر ذا عائد مرتفع نسبياً وبالتالي فأن اهتمام المستثمرين في سوق الأوراق المالية يكون نحو الدخل أكثر منه نحو السيولة والمخاطرة .

ثانيا : وظائف سوق الأسواق المالية

- أداة تمويل الاقتصاد عن طريق جذب المدخرات لأجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية بتجميع رؤوس الأموال من المتعاملين اللذين يتمتعون بالقدرة على التمويل .
- سوق الأوراق المالية يضمن للمؤسسات الموارد المالية على المدى الطويل لتسهيل عملية النمو الاقتصادي كما يسمح للدولة من اداء سياستها الاقتصادية بقدر كبير من الفاعلية .

- تعمل السوق على توجيه الفوائض للمؤسسات الأقتصادية ذات العجز في التمويل أو التي تريد توسيع نشاطها من أجل المساهمة في التنمية وتطوير المؤسسات والمشاريع الأقتصادية .
- تؤمن الأسواق المالية موارد مالية إضافية للدولة تساعد على تحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية فهي تمثل القناة الكاملة للتمويل المباشر والسريع والأمثل بين المدخر والمستثمر .
- أداة لتوفير فرص استثماريه متنوعة حيث تتنوع وتتفاوت الفرص من خلال الخلل المرتبط بالأوراق المتداولة ويكون من خلال كثرة وتنوع هذه الأوراق وتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة عنها فالبورصة تصدر نشرة بالأسعار الرسمية للأوراق المتداولة يومياً تبين حركة الأوراق والأسعار الخاصة بها مما يمكن المستثمر من مقارنة ودراسة مدى القبال على الأنواع المختلفة من الأوراق وبالتالي تكون هذه المعلومات مرشداً للمستثمر عند اختياره للأوراق التي يرغب الاستثمار فيها .
- أداة ومؤشر للحالة الاقتصادية فالأوراق المالية تساعد في تحديد الاتجاهات العامة في عملية التنبؤ فهي المركز الذي يتم فيه تجميع التذبذبات التي تحدث في الكيان الاقتصادي من حجم المعاملات والأسعار مقيد بالأموال السائلة المتداولة .
- أداة مساهمة في دعم الائتمان الداخلي والخارجي حيث أن عملات البيع والشراء في سوق الأوراق المالية تعد مظهراً من مظاهر الائتمان الداخلي فإذا ما زادت مظاهر الائتمان ليشمل الأوراق المالية المتداولة في أسواق الأوراق المالية الدولية أصبح من الممكن قبول هذه الأوراق كغطاء لعقد القروض المالية .
- أداة مساهمة في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد الى المجالات الأكثر ربحية وهم ما يصاحبه نمو وازدهار اقتصادي .
- أداة لتقويم الشركات والمشروعات حيث تساهم الأسواق في زيادة وعي المستثمرين وتبصيرهم بواقع الشركات والمشروعات والحكم عليها بالنجاح او الفشل فانخفاض أسعار اسهم شركة معينة دليل قاطع على عدم نجاحها أو ضعف مركزها المالي وهو ما يؤدي الى أجراء تعديلات في سياستها .
- أداة لتمويل الشركات والمؤسسات الاقتصادية وخلق السيولة فالسوق يمثل القناة التي تسمح بالانتقال من اقتصاديات الاقتراض الى اقتصاديات أوراق المال بما يكفل التحويل من نظام التمويل غير المباشر الى التمويل المباشر حيث تضمن المؤسسات تمويلها بطريقة مباشرة انطلاقاً من عرض أوراقها المالية مباشرة للاكتتاب في السوق .
- أداة للحد من معدلات التضخم في هيكل الاقتصاد الوطني حيث تساعد سوق الأوراق المالية على جذب المدخرات من الأفراد والمؤسسات وبالتالي امتصاص فائض السيولة النقدية وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار بدلاً من الاستهلاك .

- أداة جذب للاستثمارات الأجنبية وتوطيد التكنلوجيا عن طريق الاستفادة من التطورات المالية والاقتصادية العالمية حيث تعمل سوق الأوراق المالية على زيادة الترابط مع العالم الخارجي عن طريق ارتباطها بالأسواق المالية العالمية .
- أداة غير رسمية للرقابة الخارجية على كفاءة السياسات الاستثمارية ، التمويلية ، التشغيلية ، أو التسويقية للشركات المدرجة أوراقها المالية في السوق وعليه فأن هذه الشركات تنتهج إداراتها سياسات كفؤة لتحقيق نتائج أعمال جيدة وبالتالي تحسين أسعار أسهمها في السوق ، أما الشركات التي تعاني من سوء الإدارة والسياسات المتبعة فأن نتائج اعمالها لن تكون مرضية مما تؤدي الى انخفاض أسعار أسهمها المتداولة في السوق .

المطلب الخامس
الأدوات المالية المتداولة في السوق المالية

1- الأسهم :

وهي شهادات ملكية في رأس الشركة المساهمة ويحقق أصحاب الأسهم ارباحاً نتيجة لملكيتهم للأسهم تتمثل في توزيعات الارباح والمكاسب الرأسمالية وتقسم الأسهم الى أسهم عادية وممتازة فالعادية لحاملها الحق في الاشتراك في الادارة وأولوية شراء الإصدارات الجديدة من الأسهم عند بيعها لأي مشتري من غير المساهمين أما الممتازة فهي شهادات يتم أصادرها بعد الأسهم العادية تعطي لحاملها الحق في ملكية المشروع بمقدار قيمة الأسهم .

2- السندات :

هي أدوات اقتراض تمثل دين تجاري والتزام تعاقدي تقر فيه الشركة المصدرة بمديونيتها تجاه المستثمرين حاملي السندات بمبلغ يعادل القيمة المدونة على السند عند شرائه ويتعين بموجبها دفع فائدة ثابته سنوياً مسجلة على السند وبصفه دورية وهناك ضمانات وشروط للسند منها تحديد مواعيد السداد وأسلوبه وطريقة السداد وهناك الرهن الذي يعتبر ضمان لقيمة الدين ويشمل السند أطراف عدة منها المستثمر حامل السند والمقترض والمنظم والسمسار . وتهدف السندات الى توفير درجة عالية من السيولة للاستثمارات ووجود عائد مستقر ثابت وهو يعد مصدراً طويل الآجل للأموال وطريق مباشر للحصول على التمويل دون الحاجة الى الاقتراض المصرفي ويعمل على توسيع قاعدة الاستثمار .

3- المشتقات المالية :

وهي عقود مالية تتعلق ببنود خارج الميزانية تشتق قيمها من قيمة أصل أخر يطلق عليه يطلق عليه الأصل الأساسي أو المرتبط كالأسهم او السندات او السلع ومن أبرز أشكالها عقود المستقبليات ، العقود الآجلة ، عقود المقايضة ، عقود الخيارات وتسمى هذه العقود بالأوراق المشتقة أو المبتكرة لاعتمادها على قيم متغيرات أخرى أصيلة .

المبحث الثاني

التنمية الاقتصادية

ان التنمية الاقتصادية هي من أهم الغايات التي يطمح ان يصل اليها كل مجتمع لبناء عالم أفضل من خلال العمل على الحفاظ على معدلات مقبولة أو مناسبة لحد ما حتى يتحقق على المدى البعيد التطور المنشود دون حدوث تضخم أو انكماش ولكن صعوبة هذه العملية في الدول النامية تكمن في حجم المدخرات الممكنة والموجهة للجهاز المالي وللأسواق المالية التي تعتبر القناة الأولى والأسهل لتمويل الاستثمارات لما تتسم به من سهولة وشفافية لكل المتعاملين .

لذا تعتبر التنمية الاقتصادية عمل تقدمي يهدف الى الرفاهية والارتقاء بالمجتمع وتطوير الانسان لموارده ومؤسساته وتطوير كافة بنى المجتمع في الوقت الحاضر وامتداده مستقبلاً عن طريق استدامة هذه التنمية ونحاول في هذا المبحث دراسة الإطار العام للتنمية الاقتصادية وأهميتها وطرق تمويلها وعناصرها المحددة.

المطلب الأول
مفهوم التنمية الاقتصادية

وضعت عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية لصعوبة وضع تعريف شامل لاختلاف الدول وأنظمتها الاقتصادية لذا سنحاول استعراض بعض هذه التعاريف .

التنمية الاقتصادية هي مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين وتؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استناداً الى قواه الذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق اكبر قدر من العدالة الاجتماعية وتعرف ايضاً بأنها ديناميكية متتابعة فالتغير في اي مجموعه من المتغيرات في الاقتصاد القومي يتمخض عنه تغيرات في مجموعة أخرى منها وقد يترتب على ذلك كله زيادات في نصيب الفرد من الدخل القومي فالزيادة في الدخل تترتب عنها متتبعات تتمخض بالضرورة عن زيادات أخرى في الدخل .

وبوجه عام فالتنمية الاقتصادية هي عملية يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بالزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيعه لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في مستوى المعيشة والتغيير في الإنتاج نحو الأفضل .

ومن خلال هذا الاستعراض الموجز لمفهوم التنمية الاقتصادية نستنتج الأبعاد المختلفة للتنمية والتي تتمثل في :

- تعتبر عملية التنمية عملية شامله ومستمرة.
- تستفيد عملية التنمية بالدرجة الاساس على القوى الذاتية للمجتمع .
- ان تضمن عملية التنمية تحقيق نمو متواصل ومستمر من خلال تجدد موارد المجتمع بدلاً من استنزافها .
- ان تحقق توازن بين قطاعات المجتمع الاقتصادية .
- ان تلبي حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع وتقوم بنقله نحو الأحسن .
- تحقيق أكبر قدر من العدالة بين أفراد المجتمع .
- تهدف الى تنمية الموارد والامكانيات الداخلية للمجتمع .

وعلينا أن نعي أن هناك علاقة متشابهة ولكنها مختلفة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكلاهما مصطلحان اقتصاديان يستعملان في مجالات متشابهة للدلالة على الزيادة في حجم الناتج الكلي ونصيب الفرد والتغيير المستمر والمتجه الى الزيادة في كل القطاعات حيث يستخدم بعض الأقتصاديين المصطلحين بأعتبارهما مترادفين حيث ان كلاهما يعني التغيير نحو الأحسن ويرى البعض الأخر استخدام كلمة النمو الأقتصادي في أشاره الى النمو في الدول المتقدمة اقتصاديا واستخدام مصطلح التنمية الاقتصادية للدول الأقل تقدما فلاشك هناك اختلافاً بين المفهومين. (6)

المطلب الثاني
اهداف التنمية الاقتصادية وأهميتها

أن لكل نشاط هدف ينبغي تحقيقه من وراء القيام به اعتمادا على الأهمية التي نوليها له . فالتنمية الاقتصادية عملية كباقي العمليات الاقتصادية لها هدف أم مجموعة من الأهداف ترمي الى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وأن هذه الأهداف تختلف من دولة لأخرى حسب ظروف الدولة واوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية غير ان هناك أهدافا أساسية ومشتركة تسعى اليها الدول في خططها الانمائية . في هذا المطلب سنحاول أيجاز أهداف التنمية التي تحاول تحقيقها وأهميتها لأي دوله من الدول .

اولا : أهداف التنمية الاقتصادية

نستطيع ان نستنتج ان التنمية الاقتصادية هي حقيقه ماديه ملموسه يستطيع المجتمع فيها من الحصول على حياة أفضل بعد تحقيق التقدم الاقتصادي ، ومثلما تحدثنا سابقا ان الأهداف تختلف حسب ظروف وأوضاع الدولة لكن هناك اهداف أساسية مشتركة يمكن اجمالها في النقاط التالية :

- تحقيق الاهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي والعدالة في توزيعه لتقليل التفاوت في الدخول ورفع مستوى معيشة المواطنين .
- تنفيذ برامج استثمارية طموحه في مختلف المجالات الاقتصادية وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج .
- حصر أمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الامكانيات .
- التوسع في برامج التدريب في الانشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة ما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية .
- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواه في توزيع الدخول .
- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية والنقدية التي قد تؤدي الى حالات اقتصادية غير مرغوب فيها كالركود الاقتصادي او التضخم .
- الاستغلال الأمثل للموارد المختلفة لتنمية القيم والتنظيم الاجتماعي والاداري .
- زيادة وتوسيع توزيع السلع الأساسية المقومة على الحياة مثل الغذاء والسكن والحماية .
- توفير فرص العمل لشرائح المجتمع المختلفة والتعليم الأفضل والاهتمام الأكبر بالقيم الثقافية والانسانية .
- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم في كل المجالات .
- بناء قاعدة صناعية متينة باستخدام التكنلوجيا المناسبة .

ثانيا : أهمية التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة ومن العوامل التي ساعدت على زيادة حدة هذه الفجوة ضعف البناء الصناعي والزراعي مع وجود أزمات المديونية وسيادة نمو الانتاج الواحد وتبعية القرار السياسي والاقتصادي .

عملت الدول المتقدمة (الدول الرأسمالية) جاهده على جعل الدول النامية سوقاً استهلاكياً لبضائعها المنتجة ومصادر رئيسية للمواد الاولية وهذا ما جعل سيطرة الدول المتقدمة صناعيا على القرارات السياسية والاقتصادية للدول النامية ضماناً لمصالحها .

لذا تعتبر التنمية الاقتصادية وسيلة وأداة للاستقلال الاقتصادي الذي يرسخ بالتأكيد الاستقلال السياسي حيث بمجرد حصول البلد المتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب عليه أنهاء التبعية ألا اذا أسس نظام اقتصادي متكامل منتج وفعال لمواجهة التحديات المستقبلية وهو الهدف الأساس لعملية التنمية الاقتصادية . (7)

المطلب الثالث
مراحل التنمية الاقتصادية

يمكن تلخيص مراحل التنمية الاقتصادية في أربع مراحل الا أنه يجب ان نؤكد عدم وجود سياسة اقتصادية تصلح لجميع الدول لكن هناك علاقة بين مراحل التنمية التي وصلت اليها بعض الدول وهذه المراحل الأربعة ماهي الا نموذج عام لعملية التنمية الاقتصادية حيث يمكن التخلي عن بعض هذه العوامل في اي دولة الا أن الخطوط العريضة لهذه العملية تكاد تنطبق على جميع الدول .

- **المرحلة الأولى**

تتميز بضرورة الشروع بإقامة الهياكل وتوفير المهارات الفنية الأساسية لذلك لابد من التركيز في هذه المرحلة على اعداد الكوادر الفنية وأقامه الهياكل الاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ضمن أطار اقتصادي موجه نحو تحقيق التنمية السريعة .

- **المرحلة الثانية**

تركز على زيادة رأس المال الاجتماعي والاستثمار في أنشاء الطرق والمواصلات ومشروعات الري والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وقد يتحقق ذلك بالاستعانة بالقروض الأجنبية سواء من المنظمات الدولية او اتفاقيات مشتركة مع الدول .

- **المرحلة الثالثة**

تتميز بتبني برامج معينه للتصنيع وتطوير القطاع الزراعي وقد تجد معظم الدول النامية نفسها عاجزه عن توفير العملات الصعبة اللازمة لتمويل هذه البرامج مما يحتم عليها ضرورة تعبئة مواردها الداخلية نحو الاستثمارات خاصة في الصناعات التصديرية التي تعتبر المصدر الأساسي للحصول على العملات الصعبة .

- **المرحلة الرابعة**

تتميز بزيادة الصادرات المحلية بحيث يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على ايرادات التصدير في مواجهة متطلبات التنمية وتمويل نسبة كبيرة من الاستيراد على أسس تجارية.

من خلال ملاحظة هذه المراحل نؤشر بوضوح على الدور الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة مباشرة او غير مباشرة فالبناء الصناعي والزراعي يتطور وينمو منها ويستمر بتطوره من خلال عملية التنمية المستدامة والتطوير الفني الملازم لعملية التنمية وتحقيق اهدافها.

المطلب الرابع
مستلزمات التنمية الاقتصادية واستراتيجياتها

لأحداث التنمية الاقتصادية يجب توفر مستلزمات محدده يتم تحقيقها على ارض الواقع ضمن أتباع استراتيجيات متنوعه للوصول الى الاهداف المحددة .

وخلال هذا المطلب سنتحدث بإيجاز عن مستلزمات التنمية وأبرز استراتيجياتها المتبعة حسب ظروف وامكانيات الدولة

أولا : مستلزمات التنمية الاقتصادية

يمكن ان تحدث عملية التنمية من خلال :

التنمية الزراعية

تعد الزراعة من أهم عوامل النهوض بالاقتصاد فهي تعتبر من أهم مصادر المواد الاولية للعديد من الصناعات ولعدم ايجاد بديل لبعضها بالرغم من التقدم العلمي والتقني الكبير الذي يشهده العالم اليوم ولا يخفى على اي دولة أهمية هذا القطاع في توفير سلة الغذاء الاساسية للشعب او لتحقيق الأمن الغذائي او توفير المواد الاولية للعديد من الصناعات فضلاً عن كونه من القطاعات الذي يساهم في توفير فرص عمل للعديد من الأيدي العاملة وهناك العديد من المشاكل في كل دولة تعيق عملية تنمية وتطوير القطاع الزراعي منها الأراضي الصالحة للزراعة وندرة المياه المستخدمة للأغراض الزراعية وتصحر اغلب الأراضي والافتقار الى شبكات الري والبزل والهجرة من الريف الى المدينة ومنافسة السلع الزراعية المستوردة وتكاليف الانتاج الزراعي .

ان عملية التنمية الزراعية تتم من خلال التوسع الزراعي أفقياً بزيادة الرقعة المزروعة او عمودياً بزيادة إنتاجية الأرض عن طريق استصلاح الأراضي بشبكات الري والبزل واستخدام التقنيات الزراعية الحديثة كالأسمدة والبذور والمعدات الحديثة وبذلك تتحول الزراعة من زراعة الكفاف الى الزراعة التجارية والتخصص في انتاج المحاصيل ذات الطلب المحلي والعالمي لضمان تحقيق الأمن الغذائي وسد حاجات الشعب الاستهلاكية من المواد الزراعية بالإضافة الى توفير فرص العمل للعديد من الأيدي العاملة والتخلص من الاستيرادات الزراعية أو على الأقل الحد منها لتوفير النقد الأجنبي وتخفيض العجز في الميزان التجاري .

التنمية الصناعية

هي احد عناصر التنمية الاقتصادية ويقصد بها مجموعة الخطط والجهود التي تبذلها الدولة بهدف أحداث تغييرات ايجابية في قطاع الصناعة عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة سواء كانت طبيعية او بشرية او تكنلوجية .

وهناك من يعتبرها التوسع في الصناعات الممكنة حسب ما تتيحه امكانيات الدول النامية حتى يمكن الاعتماد على الانتاج الوطني للوصول الى حد الاكتفاء الذاتي والحد من الاعتماد على السلع المصنعة في الخارج .

وترتبط التنمية الصناعية ارتباطاً وثيقا بأنواع التنمية الأخرى مثل التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية .

وتستهدف التنمية الصناعية زيادة قدرة القطاع العام والمختلط على التصنيع وتطوير المصانع القائمه وأمداد القطاع الخاص بالمساعدات الاقتصادية وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار في القطاع الصناعي لتحقيق النمو في الدخل القومي وتخفيض العجز في الميزان التجاري .

فالتنمية الصناعية تحقق لنا العديد من المزايا أبرزها :

- تعزيز الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحويل الموارد الاولية الى منتجات تامة الصنع .
- تحسين الميزان التجاري للدولة .
- خلق فرص عمل لامتصاص البطالة والتغلب على الفقر وزيادة الدخل .
- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- التطوير الأمثل للصناعات المحلية والعمل على استخدام التطور العلمي والتقني للمنتجات المصنعة للدخول بها في اسواق المنافسة .

تحديث التكنلوجيا

التكنلوجيا هي مجموعة الخصائص المتعلقة بالمعدات والمنتجات وتنظيم الانتاج وتستخدم كوسيلة لتنمية قدرات الانسان وتمكنه من السيطرة على قوانين الطبيعة وتحقيق الوفرة الانتاجية والتعجيل بالتقدم الصناعي .

تطورت التكنلوجيا بشكل مذهل وسريع وخاصة في العقود الاخيرة فتميزت بخصائص وسمات لم تستطع تحقيقها طوال الفترات السابقة وخاصة بعد ان لاقت أقبالاً من المجتمع للاعتماد عليها في تحقيق حاجات ومطالب المجتمع وخصوصاً بعد تحقيقها لمشاريع تنموية ضخمة ، فهو القوة الدافعة نحو التنمية والعامل الرئيسي للنمو الاقتصادي والنقطة الجوهرية في تغيير العديد من المجتمعات العالمية الى الأحسن .

لذا تمثل التكنلوجيا ظاهرة اقتصادية واجتماعية ومفهوم حضاري متكامل يكون الانسان محوره والموقع الاساس فيه وتؤدي الى زيادة الدقة في الانتاج من خلال الالتزام بالمقاييس والمواصفات المحددة وفق أصول علمية وبذلك تساهم في الحفاظ على التكامل الصناعي للسلع المنتجة فهي المفتاح الرئيسي لتطوير الصناعة والانتاج فمن خلالها تتحقق مستويات عليا من الانتاج بأقل جهد وأقصر وقت وهي داعمة اساسية للتنمية الاقتصادية في كل دولة . (8)

ثانيا : استراتيجيات التنمية الاقتصادية

يقصد باستراتيجية التنمية الاقتصادية ذلك الاسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الانمائية والانتقال بالمجتمع من حالة الركود الى النمو الاقتصادي ويختلف هذا الاسلوب بالضرورة من دولة لأخرى باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في تيسير مجرى النشاط الاقتصادي والاهداف المرجوة من عملية التنمية .

ومن خلال التعريف يمكن الوقوف على ما يلي :

- ان الهدف الاساس من وضع استراتيجيات للتنمية هو الانتقال بالمجتمع من حالة الركود الى حالة النمو الاقتصادي اي توفير الظروف والشروط الضرورية للتطوير الاقتصادي في الدولة .
- ان الدور الذي تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مهم في وضع واختيار مفردات استراتيجيات التنمية لكل دولة
- ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تختلف من دولة لأخرى مما يتطلب استراتيجيات مختلفة ملائمة لظروف الدولة المعنية .

الا ان هناك مظاهر عامة ومشتركة بين الدول أبرزت عدة استراتيجيات نقتصر في بحثنا هنا على الأهم وهما:

1 – استراتيجية النمو المتوازن :

والتي سميت ايضا باستراتيجية الدفعة القوية التي تدعو الدولة الى تخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة بحيث توجه الاستثمارات الى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في اقامتها .

فاحتواء البرنامج على مجموعة كبيرة من المشروعات او الصناعات المتكاملة وذلك لان ضيق السوق في الدول النامية من شأنه ان يثير الشك حول قدرته على تصريف المنتجات اذا ما تركز الاستثمار في مشروع واحد او صناعة واحده اما اذا افترضنا أنشاء اكثر من مصنع في وقت واحد لأنتاج عدد من السلع الاستهلاكية المتكاملة فأن اي من هذه المصانع لن يواجه مشكلة تصريف منتجاته ذلك لان كل منها سوق يجد طلبا على انتاجه سواء من العاملين فيه ام العاملين في المصانع الاخرى وهنا تتوفر لهذه المجموعة من المصانع مقومات النجاح بسبب ما يترتب على انشائها من توسيع نطاق السوق . وعليه فأن استراتيجية النمو المتوازن تعتبر وسيلة اساسية لتوسيع نطاق السوق وخلق حوافز الاستثمار .

2 – استراتيجية النمو غير المتوازن :

وتتلخص هذه الاستراتيجية بان هناك تركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع نتيجة لقلة الموارد المالية للاستثمار في خطط التنمية وسيؤدي هذا القطاع الرائد على جذب القطاعات الاخرى الى مرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي الى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

أن اتباع هذا الاسلوب هو الافضل كاستراتيجية ملائمه لمعظم الدول النامية حيث يتم التركيز على قطاع معين لتحقيق فوائض مالية يمكن استخدامها بالنهوض في القطاعات الصناعية والزراعية الاخرى .

المطلب الخامس
تمويل التنمية الاقتصادية

يتمثل تمويل التنمية بتوفير المصادر المالية اللازمة والملائمة للأهداف والطموحات التنموية حيث تتأثر الخطوط والمستويات التنموية بطبيعة التمويل المتاح لتحقيق الاهداف وتنفيذ الخطط التنموية الشاملة وتختلف طبيعة التمويل حسب الوفرة الكمية للأموال ومصادرها وشروط استثمارها والعوائد المتوقعة منها

فالتمويل عملية جوهرية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية يتميز بإطاره المفاهيمي الخاص به والذي يمكن ان تظهر من خلاله الأهمية المستقاة منه فتعددت الآراء والمفاهيم حول التمويل وعلية يمكن الاتفاق ولو بشكل نسبي على مفهوم يمكن ان يعطينا صورة واضحة حول مفهوم التمويل وهو

(تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهة لإنجاز واحقاق برامج ومشروعات التنمية الضرورية ليكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية للمجتمع)

ان المشكلة الرئيسية التي تقف كحاجز امام عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها الى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الاموال فالطلب عليه يحكمه الميل الى الاستثمار والذي يتحدد اساساً بسعة السوق وان عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار وطالما ان دخول الافراد منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الانتاج فان القدرة على الادخار كذلك منخفضة .

وتبرز أهمية التمويل في انه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض الى تلك الوحدات التي لديها عجز مالي .

وتكمن أهمية التمويل في الاتي :

1 - العمل على اكتساب الاموال اللازمة .

2 - استثمار هذه الاموال في اصول او موجودات منتجة اقتصاديا .

3 - توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في اوقات حاجتها لتلك الاموال .

4 - تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة .

5 - أدارة الاموال والموجودات التي يحصل عليها وامكانية أعادة تحويل بعض او كل هذه الاصول والموجودات مره ثانية الى أموال بمردود وفائدة على المستثمرين .

وهناك أنظمة للتمويل منها :

أ - نظام التمويل المباشر

والذي يعتمد في توزيع الفائض الذي يتحقق لدى بعض وحدات الاقتصاد القومي على تلك الوحدات التي تعاني من عجز مالي وتحتاج لهذا الفائض لتمويل احتياجات النمو والتطور الاقتصادي وتتم هذه الآلية عبر السوق حيث تكون هناك علاقة مباشرة بين الاعوان اللذين هم في حاجة تمويل مع اللذين لديهم فائض دون وجود وساطة ولهذا تعرف الاقتصاديات التي تلجأ الى هذا النمط باقتصاديات الاسواق المالية .

ب – نظام التمويل شبه المباشر

بالنظر لعدم كفاية النظام المباشر لإنجاز نموذج لتدفق الارصدة بين وحدات العجز ووحدات الفائض بدء ظهور نوع اخر يدعى بالتمويل شبه المباشر ، اذ نشأ هذا النوع من خلال بروز بعض الوحدات (طبيعية ومعنوية) لممارسة دور السماسرة والتجار او الوسطاء بصفة عامة في الاصول المالية والذين يؤثرون بشكل واضح في عملية التقاء وحدات العجز بوحدات الفائض وتشكيل السوق المالية اذ يتوسط الوسطاء بانتقال الموارد المالية من وحدات الفائض الى وحدات العجز .

ويتميز السوق المالي شبه المباشر عن سابقه في وجود جهة وسيطة تساهم في خفض تكاليف المعلومات حيث تستعين الشركات الكبرى في تسويق الادوات المالية والحصول على المبالغ المطلوبة بأقل تكلفه ممكنة عن طريق خبراء السوق في مؤسسات الخبرة المالية التي تقدم المعلومات والنصائح والمشورة من أجل تسهيل ابرام الصفقات بين الوحدات ذات العجز لتوفير السيولة اللازمة من أجل تمويل استثماراتها والوحدات ذات الفائض لتوظيف اموالهم وتعظيم الارباح .

ج - نظام التمويل غير المباشر

في هذا النظام لا يوجد التقاء مباشر بين الوحدات الاقتصادية التي لديها قدرة في التمويل مع الوحدات الاقتصادية التي لديها عجز في الاموال حيث تلعب المؤسسات المالية دور الوسيط بين هذه الوحدات الاقتصادية ، الاقتصاد الذي يعتمد على هذا النظام يعرف باقتصاد المديونية فمؤسسات الوساطة المالية تقوم بمنح القروض الى الشركات المستثمرة وتقبل الودائع من الجمهور وبما ان الادوات المالية التي يصدرها الوسطاء وتقبلها الوحدات المدخرة لا تمثل حقا مباشرا على الوحدات ذات العجز فقد سميت هذه القناة التمويلية بالتمويل غير المباشر .

فالقروض تسيطر على هذا النظام اذ تقوم البنوك بتقييم المخاطر وعلى ضوئها تقوم بتمويل المشاريع وبالتالي تشكل القروض الشكل الاساسي لتمويل النشاط الاقتصادي .

بينا من خلال ما درسناه ان التمويل يعتبر العامل الاساسي في عملية التنمية الاقتصادية والتي يشكل الاستثمار جوهرها خاصة في البلدان المتخلفة اقتصاديا وان ذلك يحتاج الى وجود ادخارات وطنية تساعدها في ذلك أوجه التمويل الأجنبية المختلفة من القروض والمساعدات وعليه فأن مصادر التمويل تختلف الى عدة أشكال منها :

1 – مصادر التمويل الداخلية للتنمية

والتي تتمثل في مجموع الموارد المالية التي يمكن الحصول عليها من عملياتها الجارية ام من خلال الادخارات الوطنية دون اللجوء الى المصادر الخارجية وتتمثل هذه المصادر في الادخارات التي تمثل فائض اقتصادي يوجه الى اغراض التنمية عن طريق الاستثمار .والضرائب التي تعتبر الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الافراد والشركات الى الحكومة والتي تستخدمها بدورها في الانفاق الجاري وايضا لأغراض الاستثمار .

2 – مصادر التمويل الخارجية للتنمية

ان البلدان التي لا تستطيع تدبير الادخارات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الاقتصادية تلجأ الى التمويل اللازم من الخارج والتي اما ان تكون مصادر تمويل خاصة او رسمية فالخاصة تكون عن طريق الاستثمار الاجنبي الخاص المباشر والقروض التجارية اما المصادر الرسمية فتكون عن طريق المساعدات او المنح والتدفقات الثنائية والتي تمول بها عمليات التنمية المختلفة بين الدولة وحكومة اخرى بشكل ثنائي وفق أتفاق بينهما حول شروط ونوع التمويل وتتم هذه الاتفاقات الثنائية المتعددة الاطراف من خلال الوكالات والمنظمات الدولية الرسمية .

وهناك تمويل مستقل اخر عن طريق السوق العالمية ففي داخل اي اقتصاد هناك سوق مالية والتي تنقسم بدورها الى سوقين سوق نقدية تخص المعاملات المالية قصيرة الآجل وسوق رأس المال للمعاملات المالية طويلة الآجل ويعتبر وجود هاتين السوقين ودرجة نموهما وتطورهما انعكاس لدرجة نمو وتطور النظام والوعي الاستثماري حيث تظهر أهمية السوقين من خلال وظائفهما الاقتصادية التي لها ارتباط كبير بكفاءة واداء الاقتصاد ككل فهي تعمل على خلق نوع من التقارب بين مختلف القطاعات التي تقوم بالاستثمار الحقيقي وتكوين رأس المال والقطاعات التي تخلق الادخار .

وفي اطار التمويل النقدي للاقتصاد من خلال السوق النقدية ينبغي اضافة السوق المالية فهذه الأخيرة تعتبر وسيلة اخرى لتمويل الاقتصاد فهي تسمح بتعزيز منظومة التمويل بالسماح للأعوان اللذين هم في حاجة التمويل بطلب القروض المباشرة من الأعوان الذين لهم القدرة على التمويل وبهذا تكون الاسواق المالية الى جانب المؤسسات المالية في قلب دائرة التمويل الاقتصادي التي تسعى الى تحقيق التقدم الاقتصادي . (9)

الفصل الثاني
دور الاسواق المالية في التنمية الاقتصادية

تمارس الاسواق المالية دوراً مهماً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي بسبب ما توفره من رؤوس أموال لقطاعات واسعة من جهة وما تضيفه من أرباح وفوائد لمقدمي تلك الاموال من جهة اخرى .

بحيث اصبحت هذه الاسواق مرآة عاكسة لحالة الاقتصاد من زيادة او تباطؤ في معدلات ومؤشرات التنمية الاقتصادية لكثير من البلدان فتقوم بعدة ادوار مهمة في الجانب الاقتصادي لدفع عجلة التنمية ، لذا ينبغي وجود اسواق متطورة تستخدم عدة مؤشرات لقياس كفأتها وتطورها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية لأي بلد من البلدان .

فتشكل الاسواق المالية قنوات مهمة يتم من خلالها تدفق الاموال من الوحدات التي تحقق فوائض نقدية الى الوحدات التي تعاني من عجوزات مالية وتحتاج الى قنوات ملائمة لتلبية متطلباتها التمويلية سواء تعلق الامر بالأفراد او المؤسسات او القطاع الحكومي وبغض النظر عن كونها اسواقاً محلية او اقليمية او عالمية ،وتسهم سوق الاوراق المالية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال :

1 – تعبئة المدخرات المالية

حيث تسهم في تنمية العادات الادخارية من خلال تشجيع الافراد على استثمار فوائضهم في قنوات ادخارية تؤمن لهم دخلاً اضافياً وتوفر لهم درجة كبيرة من السيولة في بيع اسهمهم وقت يشاؤون وبأقل كلفة ممكنة عن طريق التوجه الى السوق الثانوية .

2 – توفير السيولة للمستثمرين

اصبحت الاسواق المالية تلعب دوراً هاماً وحيوياً في عمليات التمويل المالي للمشاريع الاقتصادية المختلفة في معظم الاقتصاديات المتقدمة وبعض الاقتصاديات النامية اذ ارتبط دورها الريادي في تعبئة الموارد المالية والمدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة .

3 – التنبؤ بحالة الاقتصاد الوطني واتخاذ الاجراءات المناسبة

تعد اسعار الاوراق المالية المتداولة مؤشراً للحالة الاقتصادية المستقبلية للبلاد فهي تعتبر بمثابة انذار مبكر للقائمين على شؤون الاقتصاد في الدولة لاتخاذ الترتيبات اللازمة والاجراءات التصحيحية . فانخفاض اسعار الأسهم مؤشر على اقبال الاقتصاد على مرحلة كساد والارتفاع يؤشر لمرحلة انعاش الاقتصاد الوطني .

4 - تحويل الفائض الى ادارة مختصة بدلاً من جامعي الاموال

يسهم السوق في تشجيع تأسيس الشركات المساهمة ذات الميزة التشاركية والتي تتلائم مع طبيعة العادات الادخارية في البلد .

5 - الرقابة على ادارة الشركات

الاسواق المالية تعتبر جهة رقابية خارجية غير رسمية على كفاءة سياسات الشركات التي يتم تداول اوراقها المالية في السوق فمن لديها مستوى عالي من الكفاءة في سياساتها الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية تتحسن اسعار اسهمها في السوق ومن لديها اعمال غير مرضية تتجه اسعار اسهمها نحو الهبوط .

أكدت العديد من الدراسات الحديثة عن العلاقة الوطيدة التي تربط اسواق رأس المال بعملية التنمية الاقتصادية من خلال قيامها ببعض الوظائف التي يمكن ايجازها بالاتي :

1 – تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق تشجيع المدخرات للاستثمار في الاوراق المالية حيث تعمل على تشجيع صغار المدخرين وكبارهم ممن لديهم فائض مالي لا يستطيعون استخدامه بمشاريع مستقله بأموالهم بالنظر لعدم وجود فكرة استثمارية لديهم ، فيعملون على شراء اوراق مالية على قدر أموالهم وهذا يساعد في خدمة اغراض التنمية وتمويل المشاريع.

2 - المساهمة في تمويل خطط التنمية عن طريق طرح اوراق مالية حكومية في تلك الاسواق حيث رافق بروز اهمية الاوراق المالية التي تصدرها شركات المساهمة ازدياد التجاء الحكومات الى الاقتراض العام من افراد الشعب لسد نفقاتها المتزايدة وتمويل مشروعات التنمية عن طريق اصدار السندات والاذونات التي تصدرها الخزانة العامة ذات الآجال المختلفة ومن هنا اصبحت هذه الصكوك مجالاً لتوظيف الاموال لا تقل أهميتها عن أوجه التوظيف الاخرى .

3 - المساهمة في دعم الائتمان الداخلي والخارجي حيث ان عملات البيع والشراء في بورصة الاوراق المالية تعد مظهراً من مظاهر الائتمان الداخلي فاذا ما ازدادت مظاهر الائتمان ليشمل الاوراق المالية المتداولة في البورصات العالمية اصبح من الممكن قبول هذه الاوراق كغطاء لعقد القروض المالية .

4 - المساهمة في تحقيق كفاءة عالية في توجيه الموارد الى المجالات الاكثر ربحية وهو ما يصاحبه نمو وازدهار اقتصادي وهذا يتطلب عدة سمات في سوق الاوراق المالية أهمها كفاءة التسعير وكفاءة التشغيل وعدالة السوق والأمان وعمق واستمرارية السوق وتحديد الاسعار بصورة واقعية على اساس المعرفة الكافية والعدالة .

نستخلص من استعراضنا لدور الاسواق المالية ان ثمة علاقة طردية بين سوق الاوراق المالية وبين النمو الاقتصادي فمع بقاء العوامل الاخرى على حالها تؤدي الزيادة في درجة تنمية سوق الاوراق المالية الى زيادة معدل النمو الاقتصادي وان الانخفاض في درجة سوق الاوراق المالية يرتبط بانخفاض معدل النمو كما ان النمو الاقتصادي يسهم بدوره في تنمية السوق فالدور الذي يمارسه على كل من الانفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري من خلال ما يسمى بأثر الثروة الناجم في حالة ارتفاع القيم السوقية للأوراق المالية مقارنة بقيمها الأسمية يؤدي الى ارتفاع قيمة ثروة المستثمرين فيتم انفاق جزء منها على الاستهلاك والاستثمار مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم الدخل . (10)

سوق العراق للأوراق المالية

هو سوق للأوراق المالية في العراق تأسس بموجب القانون المرقم (24) لسنة 1991 وكان سوقاً حكوميا استطاع ادراج (113) شركة عراقية مساهمة ومختلطة واستقطب معدلات تداول سنوية تجاوزت (17) مليون دولار .

وبتاريخ 18 نيسان 2004 صدر القانون المؤقت الرقم (74) بتأسيس مؤسستين مهمتين في قطاع رأس المال وهما :

- سوق العراق للأوراق المالية
- هيئة العراق للأوراق المالية

ويمثل سوق العراق للأوراق المالية سوقاً اقتصادية ذات استقلال مالي واداري غير مرتبط بجهة يدار من قبل مجلس من تسعة اعضاء يمثلون مختلف الشرائح الاقتصادية للقطاع الاستثماري يسمى بمجلس المحافظين .

تميز السوق العراقي بتنظيم مالي واداري مستقل يهدف من خلال اعماله الى تنظيم وتسهيل دقة التعاملات الخاصة بالأوراق المالية وفق الالية المتبعة والمحددة قانوناً والاعتماد على المزايدة العلنية في عرض وبيع الأسهم والسندات ، فيمثل المناخ الاستثماري لحركة رأس المال والعاكس الحقيقي لحجم الانتاج وتطور ونشاط المشاريع الخاصة والمختلطة .

يتم تداول الأوراق المالية التي تمثل حصصاً في رؤوس اموال المنشآت وبذلك فان السوق يهيأ للمقترض ائتماناً متوسط وطويل الآجل وجهة لتوظيف الأموال بيسر وسهولة وعائد مناسب ، وبالرغم مما حققته الشركات المساهمة في السوق من أرباح الا انها تعرضت للتدهور مما ادى الى انخفاض أسهم اغلب الشركات المساهمة في السوق لأسباب عديدة نوجز منها الاتي :

- الأوضاع السياسية المضطربة بسبب الهجمات العسكرية المتكررة مما ادى الى انخفاض الدينار .
- الزيادة الكبيرة في رؤوس الأموال التي تؤدي الى اغراق السوق بالأسهم .
- الاشاعات والممارسات الضارة للعديد من المستثمرين والوسطاء .
- ضعف الوعي الاستثماري المعرفي لعملية التداول في السوق .
- غياب الشركات (صانعة السوق) التي من شأنها الحفاظ على مستوى الأسعار من التدهور .

وللارتقاء بأداء هذه السوق وتمكينها بالفعل من اداء دورها في عملية التنمية الاقتصادية ينبغي معالجة القصور في مجال المعلومات وعناصر الشفافية والافصاح المالي وأساليب ونظم الادارة المالية مع استكمال تنظيم الاطر القانونية والمؤسسية للسوق أضافة الى انتهاج خطة اعلامية مؤثرة للتعريف بفرص ومزايا الاستثمار المالي في العراق وتنشيط سوق الأسهم والسندات فصغر حجم الاقتصاد والسوق المحلي يمثل عائقا امام الاستفادة من قدرة السوق على جذب المزيد من الأموال لتأسيس شركات جديدة تدخل لأول مره الى سوق العمل الانتاجي او لتوسيع الشركات القديمة بزيادة رؤوس اموالها لتتمكن من توسيع طاقتها الانتاجية ليعمل الجميع معاً لخدمة الاقتصاد الوطني ويساهم في عملية التنمية الاقتصادية بشكل فعال . (11)

الفصل الثالث
الاستنتاجات والتوصيات

تعتبر الأسواق المالية احد الاليات الهامة لتجميع وتوجيه الموارد المالية وتوظيفها في المشروعات الاستثمارية فهي تؤدي دور الوسيط بين المستثمرين وبين الجهات المصدرة للأوراق المالية كما تمنح للأفراد وصغار المستثمرين فرصاً متنوعة لتوظيف مدخراتهم كما تسهل للشركات ايجاد مصادر التمويل

اذ يتم تداول العديد من الادوات المالية منها التقليدية كالأسهم والسندات بمختلف انواعها ومنها الحديثة التي تم ابتكارها تماشياً مع المستجدات والتطورات في القطاع المالي كالمشتقات .

أولا : الاستنتاجات

بعد دراسة سوق الاوراق المالية ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية تم التوصل الى بعض النتائج التي يمكن ايجازها بما يلي :

1 – تعمل السوق المالية على توجيه الفوائض للمؤسسات الاقتصادية ذات العجز في التمويل او التي تريد توسيع نشاطها من أجل المساهمة في عملية التنمية وتطوير هذه المؤسسات اضافة الى انها تؤمن للدولة موارد اضافية تساعد على تحقيق سياستها الاقتصادية والاجتماعية فهي اذن تمثل القناة الكاملة للتمويل المباشر والسريع والأمثل بين المدخر والمستثمر .

2 - تعتبر الأسواق المالية أداة لتوفير فرص استثمارية متنوعة ، وتتنوع هذه الفرص وتتفاوت من خلال كثرة وتنوع هذه الأوراق وتوفير البيانات والمعلومات عنها فالبورصة تصدر نشرة بالأسعار الرسمية لهذه الأوراق يوميا مبينه حركة الأسهم والتعامل عليها مما يمكن المستثمر من مقارنة ودراسة الانواع المختلفة المتداولة وبالتالي يعتبر مرشداً عند اختيار نوع الأوراق .

3 - الأطر التشريعية والتنظيمية للأسواق المالية تعتبر حجر الزاوية لبناء وفعالية السوق وتوفير المناخ الاستثماري الذي يعتبر المقوم الرئيس لفعالياتها وعدم توفرها يعتبر عقبة اساسية في وجه تطويرها .

4 - انعدام العلاقة بين سوق العراق المالي وتحقيق معدل نمو اقتصادي للسوق بسبب صغر حجم الاقتصاد والسوق الذي يمثل عائقا امام القدرة على جذب المزيد من الأموال لأقامه او تطوير وتوسيع شركات لخدمة الاقتصاد الوطني والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية بشكل فعال .

ثانيا : التوصيات

على ضوء النتائج المستوحاة من الدراسة بمكن الخروج بمجموعة من الاقتراحات قد تساهم الى حد ما في تجاوز العقبات التي مازالت تشكل حجر عثرة رئيسية في وجه تطور السوق المالية لتأخذ دورها الفعال في عملية التنمية ونوجزها بالاتي :

1 - تشجيع الادخار وتوجيهه نحو السوق المالي وعلى مستوى الأفراد من اجل تنمية وعي الفرد عن طريق تغيير اتجاهاته وغرس القيم الايجابية نحو الاستهلاك الأمثل والابتعاد عن الاستهلاك الزائد الذي يهدر الموارد وحماية المدخرين ومنحهم اعفاءات ضريبية وتهيئة الأجواء المناسبة لتفعيل وتطوير السوق

2 - إصلاح القطاع المالي (المصارف والمؤسسات المالية) بأطر تشريعية تلائم الوضع الاقتصادي الحالي والمراقبة الفاعلة على اعمالها حيث يساهم القطاع المالي الملائم في تطور المؤسسات الاقتصادية وبالتالي تطور السوق المالية لأخذ دورها الحقيقي والفاعل في عملية التنمية .

3 – الاستمرار والتوسع في برامج الخصخصة ومساهمة القطاع الخاص في ادارة شركات القطاع العام بالمساهمة الفاعلة والتي تمكن من خلالها تعزيز أسهم الشركات وبالتالي تطوير العرض والتداول في الأوراق المالية والذي يمثل السوق المالي احد اليات تنفيذها .

4 - لمعالجة صغر حجم الاقتصاد والسوق المحلي ينبغي اتباع عدد من الخيارات منها السماح بدخول المؤسسات المالية المصرفية وشركات الوساطة الأجنبية سعياً لتوسيع السوق وتعزيز سيولته وانشاء اسواق

السندات الاقليمية ومراكز اقليمية لتشجيع المستثمرين على الاكتتاب والاستثمار بالسندات .

5 - الترويج الاعلامي بالفرص الاستثمارية ومزايا الاستثمار المالي والتهيئة الجدية لتوفير المناخ الاستثماري المناسب والتسهيلات الحكومية المقدمة بهذا الشأن .

هذه التوصيات مرتبطة بتوفير ارادة سياسية حقيقية لإنجاح الاصلاحات الاقتصادية وبالتالي تسير بعجلة التنمية الاقتصادية بخطوات مثمرة لتحقيق اهدافها .

وفي الأخير نتمنى ان تكون هذه الدراسة قد ساهمت ولو بقدر بسيط عن اعطاء صورة موجزة عن الأسواق المالية وأهم وظائفها ودورها في الاقتصاد الوطني .

المصادر

1 - محمد سليم ، ادارة البنوك وبورصات الأوراق المالية ، الشركة العربية للنشر والتوزيع ، ص 272

2 - عبد الباسط وفا ، الأوراق المالية ، دار النهضة العربية ، ص 25

3 – نفس المصدر السابق .

4 - ضياء الدين مجيد الموسوي ، أسواق رأس المال وادواتها ، ص 76

5- د . حيدر حسين آل طعمه ، الأسواق المالية النشأة المفهوم الادوات ، جامعة كربلاء 2014 ص 21

6 - د . اديب قاسم ، الأسواق المالية واثرها في التنمية الاقتصادية ، جامعة واسط 2013 ص 7

7- نفس المصدر السابق

8- جبار بن كثير ، فعالية سوق الأوراق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية ، 2014 ص47

9- نفس المصدر السابق

10- د . اديب قاسم ، الأسواق المالية واثرها في التنمية الاقتصادية

11 – اسماء سفاري ، دور الاسواق المالية في دعم التنمية الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2013 ص 32– .

12 - د. اديب قاسم ، الاسواق المالية واثرها في التنمية الاقتصادية ، جامعة واسط 2013